

السلفيون والإخوان ... جذورهم ومآلاتهم

صلاح الدين حسن

ظلوا ودعاء مسالمين .. مهاجرين من ضوضاء السياسة وعوادمها إلى رحاب المساجد ومنابرها .. ينامون على سجاجيدها ويخضبون لحاهم بمسك الحجاز وزعفران اليمن ويشعلون أعوده البخور ليقراءون في رقائق ابن القيم وينهلون من رسائل ابن عبد الوهاب.

لكنهم تمددوا واستطاعوا أن يكسروا حاجز البيئة المتحدية ونجحوا في أن يخصموا من رصيد جماعة الإخوان «العجوز» بعد أن أبوا الانضمام تحت لواءها في أواخر سبعينيات القرن الفائت، وذهبوا لينشئوا جماعتهم على أسس وأرضية جديدتين، بعد قبولهم الابتعاد عن مساحات انتقاد السلطة التي لا شك أنها كانت تعرف أنهم يسعون إلى إقامة الدولة الإسلامية، إلا أنها كانت تعتقد أن ذلك لن يتم سوى في أحلام السلفيين فزجت بهم في الصراع مع الآخرين.

لكن الإسكندريون ظلوا أقل الجماعات السلفية نقدًا لجماعة الإخوان وأكثرها حيادية فهو لاء السلفيون يبقون قبضة من التربة ذاتها التي تشكلت منها تيارات إسلامية متنوعة في العقد السبعيني من القرن الفائت.

ونجحت الثورة ووقت السلفيين لم يحن بعد؛ فهم ما زالوا في مراحل التغيير الأولى فأربكت كل الحسابات، وتساءل السلفيون ماذا نحن فاعلون؟.

شعر السلفيون أنها لحظة مفصلية في تاريخ الأمة تغرب خلالها شمس دولة وتشرق أخرى، فهل يقفون موقف المتفرج بعد أن سخر الله لهم شبابًا لم يكونوا يظنون بهم خيرًا

بقاموا بالإطاحة بالنظام ورفعوا راية الثورة التى لم يشاركوا فيها، فقرروا أن يتدخلوا حتى ولو لم يستطيعوا أن يدفعوا للأمام فعلى الأقل يحافظون على مكتسبات دعوتهم. اقتحموا المشهد السياسى فأربكت جماعة الإخوان التى اعتادت على انفرادها ببطولة المشهد الإسلامى وحدها، وبدأ أن رجالات تنظيمها العتيق لا يعبثون بشيوخ السلفية فلم يقدرهم حق قدرهم، حتى أثبت الشيوخ - بفوزهم بما يقرب من ثلث البرلمان - أنهم رقمًا صعبًا فى المعادلة لا يمكن أن يتجاوزها سياسى محنك، ثم بدأت لعبة السلفيين فى إثبات الذات وتوالى ضرباتهم للجماعة ضربة تلو الأخرى قائلين «ها نحن هنا أيتها الجماعة الكبرى».

الإخوان والدعوة السلفية .. النشأة والتكوين

نشأت جماعة الدعوة السلفية، المنبثق منها حزب النور، أواخر السبعينيات من القرن الفائت على أيدى مجموعة من طلبة جامعة الإسكندرية، كان على رأسهم محمد إسماعيل المقدم، وأحمد فريد، وسعيد عبد العظيم، ومحمد عبد الفتاح «أبو إدريس»، ثم ياسر برهامى وأحمد حطية فيما بعد، التقوا جميعًا فى كلية الطب بجامعة الإسكندرية؛ إذ كانوا منضوين فى تيار (الجماعة الإسلامية) الذى كان معروفًا فى الجامعات المصرية فى السبعينيات.

رفضوا جميعًا الانضمام إلى جماعة (الإخوان المسلمين) متأثرين بالمنهج السلفى الذى وصل إليهم عن طريق المطالعة فى كتب التراث الإسلامى، ومجالسة شيوخ السلفية السعوديين خلال رحلات الحج والعمرة، ثم تأثرهم بدعوة محمد إسماعيل المقدم، الذى كان قد سبقهم إلى المنهج السلفى من خلال سماعه لشيوخ جمعية «أنصار السنة المحمدية» منذ منتصف الستينيات، وقراءاته لكتب ابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهم.

وبمرور الوقت تكونت النواة الأولى للشباب السلفيين تحت اسم «المدرسة السلفية» عام ١٩٧٧م، بعد انسحاب هؤلاء الطلاب المتأثرين بالمنهج السلفى من

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

الجماعة الإسلامية، التي هيمن عليها طلاب الإخوان و«فرضوا منهجهم»؛ حيث شرع محمد إسماعيل في تأسيس النواة الأولى من خلال درس عام كان يلقيه كل يوم خميس في مسجد «عمر بن الخطاب» بالإبراهيمية، وكان هذا الدرس بمثابة الملتقى الأسبوعي لهذه المجموعة الصغيرة إلى جانب حلقة أخرى بمسجد «عباد الرحمن» في «بولكلي» صباح الجمعة، ولم يكن مع المقدم أحد في هذه الفترة غير زميله أحمد فريد، الذي يحكى في مذكراته عن هذه الفترة، قائلاً: «كان الحضور في هذه الحلقة لا يتجاوز عشرة أفراد، ولم يكن معنا أحد من قادة الدعوة السلفية الآن، وكان الشيخ محمد يحفظنا متن «العقيدة الطحاوية»، وكذا «تحفة الأطفال»، وكلفني بتدريس كتاب «مدارج السالكين».

فهؤلاء الطلبة كانوا ينتمون إلى الجماعة الإسلامية الطلابية التي انتشرت في الجماعات المصرية في هذا الأثناء؛ وفي حين ذهب الجزء الأكبر من هذه الجماعة الطلابية للانضمام لجماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم عبدالمنعم أبو الفتوح ذهبت مجموعة أخرى لتتبنى الجماعة الإسلامية «المسلحة»، وبقيت مجموعة أخرى كانت أكثر ميلاً للسلفية الكلاسيكية ورفضوا الانضمام لأي من الجماعتين؛ محتجين على ما أسموه المنهج المتشدد للجماعة الإسلامية بقيادة كرم زهدى كما رفضوا أيضاً ما أسموه بالمنهج المميع لجماعة الإخوان المسلمين، وقالوا عنه أنه ليس على جادة السلفية وإن أصاب منها شيئاً، متأثرين بآباء السلفية القدماء كابن تيمية وبالأباء المؤسسين للسلفية المصرية الحديثة.^(١)

لم يكن الدعاة السلفيون في بدايات نشأتهم الأولى بعيدين عن حركة الإخوان المسلمين فكرياً ولا تنظيمياً؛ إذ نشأ بعضهم في بيوت إخوانية، كالشيخ ياسر برهامي - الذي اعتقل والده وعمه من بين من اعتقلوا من الإخوان خلال الحقبة الناصرية - بينما عمل البعض الآخر بين صفوف الحركة في أول حياته.

لكنهم جميعاً اتفقوا على رفض الانضمام إلى الجماعة، وقد تزعم هذا الرفض محمد إسماعيل المقدم الذي أصر على الاستمرار في دعوته التي كان قد بدأها قبل

ذلك. رفض السلفيون إعطاء البيعة لمرشد الإخوان مستنديين وقتها إلى أن المرشد العام «عمر التلمسانى» - الذى جمع صفوف الحركة بعد رحيل المستشار حسن الهضيبي كان مجهولاً أى غير معلن عنه فى ذلك الوقت، وقد رفض السلفيون إعطاء البيعة لشخص مجهول. وإزاء هذا الموقف يحتج السلفيون بأنهم كانوا قد دعوا التلمسانى لإلقاء محاضرة فى إطار النشاط الطلابى بمدرج كلية الطب بالجامعة إلا أن بعض قيادات الإخوان أنكروا عليهم دعوته باعتباره لا يمثل الإخوان المسلمين، بينما أعلن عليهم فيما بعد أنه المرشد العام للجماعة^(٢).

وقد وقعت بعض الصدامات بين الطلاب السلفيين والإخوان المسلمين داخل جامعة الإسكندرية (عام ١٩٨٠)، وكان طلاب الإخوان ما زالوا يعملون باسم الجماعة الإسلامية، يقول ياسر برهامى: «كنا نوزع أوراقاً ونعمل محاضرات فى ساحة الكلية ونسميها ندوة، ونتكلم فيها عن قضية التوحيد وقضايا الإيمان»، فخطط الإخوان لمنع هذا اللقاء، ومنع خروج الطلاب للمشاركة فيه، فحصل الصدام الذى لم يكن السلفيون على استعداد له بينما كان الإخوان بعد خروجهم من معتقلات الحقبة الناصرية «مرتبين أمورههم»، حتى ظهر ارتباك شديد لدى السلفيين، التقوا على أثره واتفقوا على العمل بطريقة مرتبة، فجرى ما يشبه الاتحاد من أجل الدعوة بين هؤلاء الطلاب الذين يعرفون الآن بشيوخ الدعوة السلفية ورموزها، وتم الاتفاق بينهم على أن يتولى محمد عبد الفتاح أبو إدريس (قيّم) المدرسة السلفية، أى مسئولها الأول.

حاول الإسكندريون ممارسة نشاطهم الدعوى بعيداً عن أقرانهم فى الجامعة، وكان على رأس هؤلاء فى ذلك الوقت عماد عبد الغفور الرئيس الحالى لحزب النور، ووقع الصدام المبكر بينهم وبين طلاب الإخوان فى الجامعة أثناء مؤتمر عقدوه فى كلية الطب، بعدها قرر السلفيون الإسكندريون الانضمام لجماعة أنصار السنة المحمدية وأن يأخذوها محتضناً لهم، لكنهم ما لبثوا أن انفصلوا عنها بدعوى أنها لا تستوعب طاقات الشباب وتحصر نفسها فى قضايا بعينها تشدد فيها وتهمل غيرها ويتعد خطابهم تماماً عن السياسة - كما ذكر ياسر برهامى فى حوار له نشره موقع صوت السلفى - إلا

السلفيون والأخوان .. جذورهم ومآلاتهم

أن الذى لم يقله برهامى هو أن هناك سببين جوهريين منعا الإسكندريين فى استمرار الاندماج فى جماعة أنصار السنة: الأول هو أنه يعتبر أن مؤسسات الدولة غير إسلامية والعمل تحت لافتتها يعد بمثابة دخول للعبة السياسية التى يرفضون المشاركة فيها، ثم أن جمعية أنصار السنة التى تعمل وفق تصريح من الدولة تخضع لرقابة صارمة من الأجهزة الأمنية الرسمية التى تتحكم فى توجيه دعوتها وتتدخل فى ممارساتها لها وانفصلت الدعوة عن أنصار السنة^(٣).

السلفيون السكندريون والإخوان .. تقارب مع محافظى الإخوان وتباعد مع إصلاحييها.

تشكلت السلفية الإسكندرية من القبضة ذاتها التى تشكلت منها تيارات سلفية متنوعة فى العقد السبعينى من القرن الفائت، ففى هذا القرن بلغ النشاط الطلابى ذروته بعد حالة الانفتاح السياسى الكبير الذى سمح به الرئيس المصرى آنذاك أنور السادات، وظهر ما وصف بالصحو الإسلامية على يد ما كان يعرف بالجماعة الإسلامية (الطلابية)، التى شكلت وعاءً جامعاً للطلاب الإسلاميين الذين جعلوا من الإسلام مرجعاً وهدفاً وسبيلاً للحل فدمغ هؤلاء الطلاب بسمات المرحلة من الانفتاح والتفاعل مع كل قضايا المجتمع ولازمتهم هذه السمات حتى مع تفرقهم لأجنحة وتيارات إسلامية متباينة فى طروحاتها لمنهج التغيير.

ذهبت الأكثرية من الجماعة الإسلامية الطلابية للانضمام لجماعة الإخوان القديمة، إلا أن هذا الجيل احتفظ بسمات الانفتاح والتفاعل وشكل داخل جماعة الإخوان تياراً له خصوصية سرعان ما تملك زمام الأمور فى الجماعة ثم سرعان ما رجع القهقهري.

وذهب آخرون الى أقصى اليمين بالانضمام إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، وبقي ثلة من الجماعة الإسلامية العامة رفضت الانضمام الى جماعة الإخوان المسلمين كما رفضت الانضمام إلى الجماعة الإسلامية الجهادية، كان على رأس هؤلاء محمد إسماعيل المقدم الذى رأى أن منهج الإخوان ليس على جادة السلفية وإن أصاب منها شيئاً، متأثرين فى ذلك بآباء السلفية القدماء من أمثال ابن تيمية وأيضاً بالآباء

المؤسسين للسلفية المصرية الحديثة وبيع بعض شيوخ أنصار السنة فى مصر والمملكة العربية السعودية.

وهؤلاء الإسكندريين حاولوا أن يؤسسوا تنظيمًا علنيًا خارج إطار الدولة الرسمى، لكنهم علموا أن النظام لن يسمح فأنشأوا تنظيمًا سرّيًا كاملاً (له فروع ومسؤولون وذو آلية) ونظامًا صارمًا لكن عندما شرع فى التوسع فككته الأجهزة الأمنية تحت ضغط الاعتقال .. فظلوا هكذا «شبه تنظيم شبه تيار شبه على شبه سرى»، ويشتبك خطابها من كل القضايا الإشكالية وغير الإشكالية فى البيئة المصرية.

وذهب توأمهم فى الجماعة الإسلامية للاندماج داخل جماعة الإخوان المسلمين، مبررين لرفقائهم من السلفيين هذا الاندماج بأنهم ذهبوا بمنهجهم السلفى ليصلحوا الإخوان ويطهروهم من «الدخن»، وأعجب هؤلاء بالرموز المحافظة فى الجماعة والمائلة للسلفية مثل كمال السنابرى ومصطفى مشهور الذين لولاهم لما دخلوا جماعة الإخوان - على حد تعبير عبد المنعم أبو الفتوح فى شهادته على ذلك العصر - فى البداية اقربوا من المحافظين الذين كانوا يعون جيداً المكونات الفكرية لهذا الجيل، فأخذوا يقتدون بالهدى الظاهر وارتدوا الجلباب وأعفوا اللحن ليس عن اقتناع منهم بل ترويضاً للجيل الجديد والذين استقبلوه باسطين أذرعهم له.

رويداً رويداً بدأ هذا الإصلاح يتغير لينتقل من السلفية إلى تخوم الليبرالية الإسلامية متأثرين بشدة بشخصية عمر التلمسانى المرشد الثالث للجماعة الذى كانوا من قبل يرفضونه بشدة كونه كان يميل للتصوف ولا يتشدد فى الأمور الفقهية، ثم تحولت الديمقراطية سريعاً من مفهوم غربى كافر إلى مفهوم إسلامى مشروط بألا يخالف شرع الله وبالحرية مضافاً إليها القيد نفسه ثم بدأ هذا القيد والشرط يتلاشى من خطابهم بعد ذلك^(٤).

كان رفقاؤهم السلفيون يرصدون تحولات خطابهم، فهاجموا إصلاحى الإخوان متهمين إياهم بأنهم من تسبب فى أخذ جماعة الإخوان بعيداً عن التسلف وبأنهم تسببوا فى الانقلاب على أمور كان موقف الجماعة فيها غاية فى الوضوح (كموقفهم

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

من مشاركة المرأة فى الانتخابات والذي كانوا يرفضون مشاركتهم فيه كنائبه ثم تحول إلى موافقتهم على دخولها فيه كمرشحه ثم الموافقة أخيراً على جواز توليها منصب رئاسة الجمهورية). كما هال الإسكندريون ما فعلته زوجة القيادى الإصلاحي إبراهيم الزعفرانى فى الانتخابات البرلمانية وخلعها النقاب من أجل إعداد ملصقات الإعلانات وغضبوا بشدة من زيارة أبو الفتوح لنجيب محفوظ ومطالبته بإعادة نشر الرواية كما نال العريان قسطاً من الهجوم.

وفى أزمة جماعة الإخوان المسلمين الأخيرة وبعد إقصاء عصام العريان رحب السلفيون بشكل واضح وصريح بما أسموه هم أنفسهم «بالإقصاءات لما يطلق عليهم بالإصلاحيين داخل جماعة الإخوان المسلمين» فياسر برهامى يقول فى محاضرة له «إن إقصاء ما يسمى بالتيار الإصلاحي هو من مصلحة الجماعة ومصلحة الدعوة» وذلك برأيه لأن «الإصلاحيين قالوا من المنكرات ما يجعلهم لا يصدرن فى المسلمين؛ فهم يقبلون بالعلمانية كما يريد أهل العلمانية».

ودعا عبد المنعم الشحات إلى ابتعاد الجيل السبعينى من صدارة المشهد ومن سدة القيادة؛ لأنه أصبح عبئاً على جماعة الإخوان المسلمين ومسبباً للحرَج البالغ لكوادر الجماعة فضلاً عن رموزها، ثم دعا بشكل واضح وصريح إلى عودة الإصلاحيين إلى جذورهم السلفية وإذا كان هذا المطلب بعيداً فلا أقل من أن يبقوا مع إخوانهم من المحافظين ولو من باب إعطاء الفرصة. واتهمهم الشحات بأن فى عهدهم تأخرت دعوة الإخوان وشوهت دون أن يقدموا لدعوتهم أى نجاح يذكر حتى انفجر بركان الغضب أخيراً فلا أقل من يتركوا الفرصة للجناح الآخر أن يقود الدفة. وقبل هذا التضامن والتآذر من قبل السلفيين تجاه إخوانهم محافظى الإخوان بغزل صريح من رموز التيار المحافظ ودعائه؛ فوجدى غنيم يدافع عن سلفى الإسكندرية ولا يرى سوى فروق بسيطة بين المنهجين ويتنبى الرجل تقريباً المنهج السلفى السكندرى ويتوافق موقفه معه فى من الديمقراطية. وامتدت حالة الغزل للتيار السكندرى لقيادات إخوانية توصف بالسلفية كجمعة أمين ومحمود غزلان وعبدالرحمن البر^(٥). وفى

ظل هيمنة التيار المحافظ على جماعة الإخوان وتراجع التيار الإصلاحى فيها يقترب سلفيو الإسكندرية بشدة من الجماعة وتمثل ذلك فى إعلان التيار بشكل صريح فى اصطفاؤه خلف الجماعة للعبور بالدستور إلى بر الأمان والحفاظ على هوية الدولة الإسلامية فى مواجهة التيارات العلمانية والليبرالية، وتظل هذه المعادلة قائمة كلما استمرت سيطرت المحافظين على أعصاب جماعة الإخوان المسلمين كلما تعالت مؤشرات التحالف بينها وبين التيار السلفى والعكس صحيح^(٦).

السلفية فى عيون البنا .. والبنا فى عيون السلفيين

كان قادمًا من العالم الصوفى الروحانى، إلى الفضاء السلفى ذات الخصوصية المصرية، فى ظل بيئة ليبرالية مصرية متأثرة بروح تغريبية، لم يكن بعدد غزاها تيارات السلفية القادمة من الجزيرة العربية، كانت للحياة المصرية طابعها الخاص فهى بيئة حضرية ريفية لها دولة مدنية منذ آلاف السنين تبعد كثيرًا عن البداوة وتميل كثيرًا إلى التصوف والتسامح مع المخالفين والتيسير فى أمور العبادة وبساطة الاعتقاد .

فى ظل هذه البيئة أطلق حسن البنا دعوته قاصدًا بالأساس تجميع جموع المسلمين عليها، وإن عمل بعد ذلك على وضع أسس وقواعد عامة كمرجعية لهذه الجماعة تمثلت فى الأصول العشرين، لكن إطلاق فكرة الجماعة كان سابقًا على تحديد منهجها الذى يبدو أنه ظل فى رؤية الرجل غير محدد المعالم بشكل قاطع؛ فالرجل كان ما زال شابًا دفعته العاطفة لمحاولة طرح دعوته وتنفيذها حركيًا فظل ينقصها التنظيم، وشغل نفسه بتحقيق المشروع الكلى دون الوقوع فى وحل التفاصيل التى كان من الممكن أن تعصف بمشروعه أو تعيقه على الأقل .

بدا أن الرجل كان يدرك الآفات التاريخية للأمة الإسلامية، منها التعصبات لمناهج وأفكار واعتقادات أدت بأصحابها إلى الاقتتال والتشاجر والتناحر ومن ثم التفرق والضعف العام. رأى البنا أن السلفية يجب أن تكون مرجعية لكل مسلم - وهو الصوفى النشأة - فالسلفية (المنهج) وهى العودة إلى الاسلام وإلى معينه الصافى كما كان عليه

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

السلف الصالح «القرن الخيري» تناسب دعوة البنا وطبيعته، فالسلفية بهذا المعنى تعنى الأكثر سهولة وبساطة وصفاءً، وتعنى الرجوع إلى القرآن والسنة مباشرة، والقفز على ما جد بعد ذلك من فرق المتكلمين والفلاسفة، وتجاوز كل الموروثات التى تؤثر على صفاء عقيدة التوحيد بعيداً عن الفلسفة وعلم الكلام.

لم يغرق الرجل نفسه فى التفصيلات النظرية وانهمك فى تحقيق المشروع الحركى وعندما قام بصياغة أصوله العشرين اتسع عنده مفهوم السلفية، فى حين يضيق هذا المفهوم عند تيارات وجماعات سلفية معاصرة؛ فأقوال البنا فى الأصول العشرين فهم منها أنه يدخل الأشاعرة - الفرقة التى تخرج عن نطاق أهل السنة فى اعتقاد الجماعات السلفية - فى نطاق أهل السنة والجماعة. لقد كان الرجل بحكم تكوينه ونشأته وسطياً فهو القادم من الفضاء الصوفى إلى الفضاء السلفى حاول عند تنفيذ مشروعه أن يربط ويجمع ويوفق جذوره الفكرية وأن يأخذ أفضل ما فيها لتحقيق مشروعه.

اتبع الرجل فى دعوته منهجاً شاملاً ومتسماً حاول من خلاله أن يجمع تيارات وأطياف كثيرة داخل المجتمع، فكان من الطبيعى والبدیهى أن يختار المنهج السلفى كمرجعية عقيدية لجماعته فالسلفية عقيدة عموم أهل السنة والجماعة والقاعدة الأساسية لمعظم حركات التجديد والإصلاح الإسلامية فى العصر الحديث، كما كانت شرطاً للنهضة الإسلامية ولعودة الدولة الإسلامية ومجدها التليد (عليكم بستمى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى) دون الدخول فى الأفكار والمذاهب الفكرية التى استحدثت فى عصور الخلف. رفضت التيارات والجماعات السلفية المعاصرة فى مصر هذه الطبيعة الوجدانية والتجميعية فى منهج مؤسس جماعة الإخوان المسلمين فسلفيتهم كانت سلفية فرزية منهجها كحد السيف من ينحرف عنه يخرج من إطار السنة ليدخل فى إطار البدعة أو يصيبه منها شىء.

لم يكن البنا سلفياً صارماً وهو الصوفى النشأة بل إنه لم يرَ تعارضاً بين المنهج السلفى «الأصل» وبين المنهج الصوفى «الأصل»، وحاول أن ينزع من كليهما غلوائه؛ فالبنا كان يسعى لتصوف سنى غير بدعى وعقد مصالحة بين السلفية والتصوف وإعادة

تعريف الصوفية وكشف الصلة بينها وبين الاتجاه السننى السلفى. فطبيعة الرجل بعدت عن التسلف بالمنظور السلفى الوهابى المنسوب للشيخ محمد بن عبد الوهاب - وثبت تأثير التصوف عليه، فالمدقق لرأى البنا فى قضية التوسل بالنبى - وهذه قضية تقرها الصوفية وترى مشروعيتها - يجد أن البنا قد أقرها أيضًا ولم يتشدد فيها كما تشددت الجماعات السلفية، كما أخذ البنا من الصوفية مما ساعده على بناء الهيكل الإخوانى وبناء الشخصية الإخوانية بناءً روحانيًا. وإن أقر البنا أن منهجه هو منهج السلف الصالح إلا أن نظراته ومفهومه لهذا المنهج كان من الاتساع بحيث جعل من التيارات السلفية المعاصرة تنظر إلى منهجه بأنه ملئ بالدخن والمخالفات أو على الأقل بأنه منهج مميح، وهذا ما يعنى أن معظم التيارات السلفية لا تقبل إلا بالمناهج السلفية الخالصة فى رؤيتهم^(٧).

السلفيون على خطى الإخوان ... شبرًا بشبر وذراعًا بذراع

منذ أن نشأت السلفية الجديدة فى مصر، وهى بعيدة تمامًا عن مساحة العمل السياسى، معتقدة أن العمل السياسى ومعارضة الحكام لا جدوى من ورائه، وتبنت استراتيجية محددة لتغيير المجتمع، معتمدة فى ذلك على رؤية أحادية لتلك المجموعات السلفية، وتبدأ هذه الاستراتيجية بتربية المجتمع وتنقيته وتصفيته، إلى أن تتكون الفئة المؤمنة التى تفصل الحكام الذين لا يحكمون بشرع الله، إلا أن هذه المرحلة كانت بعيدة زمنيًا فى وعى تلك المجموعات. وظل شبح المحنة يتراقص أمام أعين قادة السلفية ومشايخهم، وهم يظنون أن النظام السياسى قد وهبهم مساحة من حرية الدعوة لا بأس بها، وأن تيارهم يتمدد ولو ببطء، وأن مشروع الدولة السلفية يسير فى مرحلته الأولى، وعندما حدثت الثورة لم يتوقع السلفيون نجاحها ولا فى الأحلام - على حد تعبير المنظر السلفى ياسر برهامى - وقرروا عدم المشاركة فيها، تحت ضغط الشبح المتراقص من جهة، ولأن من قام بها ليسوا بالفئة المؤمنة التى يمكن المشايخ السلفيون على تربيتها. نجحت الثورة ووقت السلفيين لم يحن بعد فهم ما زالوا فى

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

مراحل التغيير الأولى فأربكت كل الحسابات وتسائل السلفيون ماذا نحن فاعلون؟. شعر السلفيون أنها لحظة مفصلية فى تاريخ الأمة تغرب خلالها شمس دولة وتشرق أخرى فهل يقفون موقف المتفرج بعد أن سخر الله لهم شباباً لم يكونوا يظنون بهم خيراً فقاموا بالإطاحة بالنظام ورفعوا راية الثورة التى لم يشاركوا فيها، فقرروا أن يتدخلوا حتى ولو لم يستطيعوا أن يدفعوا للأمام فعلى الأقل يحافظون على مكتسبات دعوتهم. اجتمع مجلس إدارة الدعوة السلفية، ما يقرب من نحو ١٨ ساعة، يدرس ما حملة لهم الدكتور عماد عبد الغفور من اقتراح، لإنشاء حزب سياسى يكون أداة لتحقيق الحلم السلفى فى إنشاء الدولة الإسلامية، فاختلفت آراء المشايخ، وساد التوتر إلا أن اتخذوا القرار ولم يبقَ إلا التنظير له وإقناع جمع السلف التى لا شك سيصدمها القرار.

كيف نقبل بآليات الديمقراطية بعد أن كانت كفرةً وكيف نخوض الانتخابات على أساسها... خرج الشيخ ياسر برهامى بعدها ليقول «الديمقراطية التى قبلنا آلياتها هى كما صرح به برنامج الحزب (يقصد النور) منضبطة بضوابط الشريعة».

وأضاف: «نعنى أننا لا نقبل أن يكون الحكم لغير الله».^(٨) وشرع الشيخ يوضح المقصود من قبولهم بـ «آليات» الديمقراطية، قائلاً: نقبل مسألة «الانتخابات» على ما فيها من بعض المخالفات إلا أنها أقل مفسدة من ترك المجال للعلمانيين والليبراليين. ونقبل «مراقبة البرلمان للحاكم، وإمكانية عزله ومنع استبداده»، ونقبل «قيام المؤسسات فى الدولة على مبدأ الشورى الذى يتم من خلال الانتخاب».

أما ما لم يقبله السلفيون، فهو - كما يوضح الشيخ ياسر - «الفكرة الفلسفية للديمقراطية فى أن الشعب هو مصدر السلطة التشريعية»، وما فى الديمقراطية من كفر «فى أصل فكرتها»، وذلك لاعتقادهم الجازم بأن «الحكم لله». وفيما يستند إليه السلفيون من الشريعة الإسلامية فى موقفهم هذا من الديمقراطية، يوضح الشيخ برهامى للمعترضين عليهم أن «النظم البشرية» يمكن أن ننتفع بما يوافق الشرع منها مستدلاً بالنظم الإدارية التى كانت عند الفرس مثل «الديوان» التى عمل بها عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لتنظيم مصالح المسلمين. كما يضرب مثلاً بما كان من «تنازلات»

من نحو ما فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - في صلح الحديبية، حين قبل محو «بسم الله الرحمن الرحيم» وتغييرها إلى «باسمك اللهم»، وأيضاً «محمد رسول الله» إلى «محمد بن عبد الله»، استجابة لما اشترطه مشركو قريش مع كونه قالها بلسانه: «إني رسول الله وإن كذبتُموني». وكذلك قبوله أن يرد من جاء مسلماً إلى المشركين. يقول الشيخ ياسر: «كانت هذه المفسدة مغمورة إلى جنب المصلحة»، ودليل ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - ﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعْطَمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا﴾ (رواه البخاري).

فيؤكد بذلك برهامي على أن الموقف الذي اتخذه السلفيون تجاه «الديمقراطية» لم يخالف العقيدة لا في مسألة الحكم، ولا في مسألة الولاء والبراء. ثم يخاطب المعارضين عليه من بعض شيوخ السلفية، ممن يرفضون الديمقراطية جملةً وتفصيلاً، قائلاً: لا تحاكمونا إلى مصطلحات القوم التي وضعوها، ونحن قد فصلنا فيما قبلناه وما احتملناه لأجل مصلحة أعظم، وما رددناه من فكرتها الفلسفية. فالمصطلحات البشرية يُقبل فيها مثل هذا التقسيم (يشير إلى تقسيم ثلاثي وضعه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لمصطلح «الفناء» ليجذباً قطعاً كبيراً إلى السنة النبوية) حتى لو طالب أهله بأن قبله كما هو، فنقول: لا يلزمنا أن نأخذ كنهه، أو نرفضه كله، بل نأخذ منه ما يوافق الشرع وما يحتمله، ونرد ما خالف الشرع.. وهو موقف يشبه كثيراً التطوير الذي قمت به جماعة الإخوان المسلمين على موقف مؤسسها الشيخ حسن البنا في رفضه لقبول الديمقراطية^(٩).

ثم جاءت الانتخابات التشريعية واشترط القانون الدفع بـ «مرأة» على قوائم الأحزاب ووضع حزب «النور» في مواجهة المأزق الشرعي الذي يمنع ذلك كون أنه لا ولاية للمرأة، وبين المأزق السياسي والقانوني الذي قد يفوت عليهم فرصة اقتناص عدد من مقاعد للبرلمان لا بأس به، فخرج الشيخ برهامي ليفتي أنه لا مانع من ترشيح امرأة على قوائم الحزب لأنه لا يجوز أن يكون هذا المانع الشرعي سبباً في تعطيل الخير الكبير من وراء كسره. وهو الموقف ذاته التي تبنته جماعة الإخوان المسلمين

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

عندما أصدروا رسالة المرأة في الإسلام قبل دخولهم انتخابات عام ٨٤. ثم جاء موقف حزب النور من إسرائيل وموقفهم من اتفاقية السلام مع إسرائيل ليقرب موقف النور من الإخوان في هذا الصدد، وتصدر «الهيئة العليا» لحزب النور في بيان لها: إن الحزب يقف بقوة ضد محاولات التطبيع والحوار، بكافة صوره، وضد إقامة علاقات حزبية أو شعبية مع كيان يريد طمس هويتنا، فضلاً عن احتلاله لأرضنا ومحاصرته لإخواننا ودعمه لجلادينا حتى آخر نفس.

مؤكدًا أن موقف الحزب هذا هو الموقف الذي يلتزم به جميع أعضائه وقيادته. وأوضحت الهيئة في بيانها أنه نظرًا لأن حزب «النور» يرى أنه لا يصح الإقدام على ما فيه مضرة لمصر وأبنائها، ويرى خطورة أن تنقض الدولة اتفاقية دولية من جانب واحد - وإن كانت قد أبرمت في ظل نظام ديكتاتوري - فقد أعلن الحزب أنه سوف يحترم هذه الاتفاقية مع السعى الدائم لتعديل بنودها الجائرة بكل السبل المشروعة. وأكد البيان أن هذا الموقف من الحزب لا يتعارض مطلقًا مع واجبات مصر تجاه الأمة العربية والإسلامية، والتي تحتم عليها أن تدافع عن حقوق الشعوب العربية والإسلامية، وبخاصة إخواننا في فلسطين، وما يلزمنا من السعى إلى نصرتهم واسترداد جميع حقوقهم.

وفي بيان الحزب اتهم وسائل الإعلام بتعمد توجيه أسئلة من شأنها وضع الحزب في أحد موقفين مرفوضين من الرأي العام: الأول إظهار الحزب في موقف من سيورط مصر في حروب خارجية. والثاني: وهو الذي ظهر في اليومين السابقين أن الحزب قد خرج عن التوافق العام بمقاطعة جميع أشكال التطبيع والحوار مع الكيان الصهيوني. وقال إن هذه المساعي جاءت أملاً في تحجيم شعبية الحزب أو إيقاف تقدمه في الانتخابات، وبصورة أعمق وأخطر إبراز المرجعية الإسلامية للحزب؛ وكأنها معوق عن القيام بدوره في بناء مصر الحديثة. هذا على الرغم من أن الحزب يضع قضية الدفاع عن هوية مصر الإسلامية في صدارة برنامجه السياسي والتي من أبرز مظاهرها

فى السياسة الخارجية تعميق الانتماء إلى العالم العربى والإسلامى والاهتمام بقضايا الأمة وعلى رأسها قضية فلسطين.

السلفيون والإخوان ... خسائر ومكاسب معركة الرئاسة

عند إقصاء عبد المنعم أبو الفتوح من عضوية مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين لم يخجل سلفيو الإسكندرية من التعبير عن فرحتهم العارمة؛ فلم ينسَ السلفيون لأبو الفتوح تلك الزيارة التاريخية للروائى العالمى نجيب محفوظ ومطالبتة بإعادة نشر الرواية «الكفرية» على حد تعبير أحد الرموز السلفية، كما غضب هؤلاء مما أسموه «تبراً» أبو الفتوح من سيد قطب فى حضور جوقة من العلمانيين لم يرضوا منه بما دون ذلك.

بعدها دعا القيادى السلفى السكندرى عبد المنعم الشحات إلى ابتعاد الجيل السبعينى فى الإخوان من صدارة المشهد ومن سدة القيادة لأنه أصبح عبئاً عليها ومسبباً للخرج البالغ لكوادر الجماعة فضلاً عن رموزها، ثم دعا بشكل واضح وصريح إلى عودة إصلاحى الإخوان إلى جذورهم السلفية وأضاف: وإذا كان هذا المطلوب بعيداً فلا أقل من أن يبقوا مع إخوانهم من المحافظين مع إعطاء الفرصة لهم. واتهم الشحات إصلاحى الإخوان بأنه: فى عهدهم تأخرت دعوة الإخوان وشوهت دون أن يقدموا لدعوتهم أى نجاح يذكر حتى انفجر بركان الغضب أخيراً فلا أقل من يتركوا الفرصة للجنح الآخر أن يقود الدفة.

وطالما كان ينظر الشيخ ياسر برهامى لآراء إصلاحى الإخوان على أنها نوع من «الهراء والسخافات» مشيراً إلى أن: من يقولون هكذا الكلام ليسوا بإصلاحيين بل هذا بُعد عما أسست عليه الجماعة بالرغم من أن تأسيسها كان فيه بعض التجاوزات فإن الأمر ازداد سوءاً، فهؤلاء الذين أقصوا - والذين يسمونهم الإصلاحيين - لا يستحقون أن يُصدَّروا فى المسلمين. وإذا كان رأى برهامى هو أن أبو الفتوح لا يستحق أن يصدر فى جماعة الإخوان فكيف انقلب الرجل وجماعته فى الدفع بأبو الفتوح فى أن يصدر

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

لقيادة الدولة المصرية نفسها؟ هذا كان سؤال طرحه أحد أبناء الدعوة السلفية الذين صدموا في قرار شيوخهم بدعم أبو الفتوح، وجاء رد عبد المنعم الشحات في مقالة له على موقع صوت السلف كالآتي: كل مرشحي الرئاسة الإسلاميين ينتمون لمدرسة فكرية واحدة وأن أبوهم الروحي هو الشيخ يوسف القرضاوي، وأما الخلاف في تطبيق الشريعة فهو خلاف منهجي محله دروس العلم وكتبه وسوف تبقى المراجعات والمناقشات الفكرية مطروحة وبقوة.

تجاهل السلفيون الأبعاد العقائدية وتحدثوا في البرامج السياسية وقالوا أنهم يفضلون أبو الفتوح على مرسى لأن: مرسى ركز على برنامج اقتصادي أما أبو الفتوح فركز على السياسى وتغيير صورة الرئيس الفرد إلى مؤسسة رئاسة وإفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجماعات الإسلامية لممارسة دورها في المجتمع، ولم يقل السلفيون ما هي مشكلة الإخوان مع منظمات المجتمع المدني التي تعد جماعة الدعوة السلفية نفسها جزءاً منها.

قال عبد المنعم الشحات في مقالة له على موقع «صوت السلف»: إن استئثار جماعة واحدة بكل مفاصل الحكم بالبلاد يفتح الباب أمام إنتاج نظام مستبد من جديد. لم يفسر لنا هل كانت هذه القاعدة ستلاشى لو استمر خيرت الشاطر في السباق الرئاسى وخاصة بعد اعتراف الدعوة السلفية بمطالبة الإخوان بالدفع به كمرشح رسمى لها؟ كما أن منع ذلك الاستبداد من وجهة نظر الشحات هو كما قال فى: اقتسام السلطة وتكامل الكفاءات المتنوعة ذلك أولى من انفراد جماعة واحدة لها نظامها القوى الذى يجعل الخروج عليها أو منها من أعظم السيئات.

ويكشف الشحات أسباب ابتعادهم عن الإخوان بشكل أكبر ويقول: وجود رأس للطائر وجناحين أولى من أن يكون الرأس والعنق والمفاصل وجناح واحد كبير وآخر ضامر بل هذا الطائر بهذا الوصف لا يستطيع الطيران. وفي مقالة له اعتمد ياسر برهامى على معيار الشعبية مبرر انحياز جماعته لأبو الفتوح دون مرسى وابتعادهم عن الإخوان وقال: أفقد مرشح الإخوان كثيراً من شعبيته.

ولم يقبل السلفيون دفع الإخوان لدى الدعوة بأن مرسى «مشروع» وليس شخص؛ فالقبول الشعبى حسب برهامى بات هو المعيار الفصل كما أن حاسبة الشحات حسب مقالة له على صوت السلف خضعت للمكاسب والخسائر، فيقول الشحات: لو توحد السلفيون خلف مرسى «الضعيف» قد يدخل مرسى الإعادة مع أحد المرشحين غير المرغوبين بخلاف ما لو توحدوا خلف أبو الفتوح الذى يسانده من معظم طبقات الشعب المصرى فقد يفوز أبو الفتوح من الجولة الأولى مرة. كما أن هذا سيلغى الصورة الذهنية التى يحاول الإعلام «المضاد» ترويجها من أن حزب الحرية والعدالة وحزب النور يطبخان كل الأمور فى الغرف المغلقة وما على الشعب إلا أن يتجرع ما ينتجانه، وموقف الدعوة هذا يزيد من مصداقية التيار الإسلامى فى الشارع.

وقبل أن يبدأ السباق الرئاسى رسمياً بذل شيوخ الدعوة السلفية جهوداً كبيرة لإقناع جماعة الإخوان المسلمين بترشيح المهندس خيرت الشاطر، متعهدين بدعمه بكل ما أتيح لهم، وهو ما وافق عليه الإخوان بالفعل، وأعلنوا ترشيح نائب مرشدهم العام رئيساً للجمهورية، لكن لم يحالفه الحظ ورفضت لجنة الانتخابات الرئاسية استمراره فى السباق. ذروة الخلاف - الذى كان أشبه بانقسام وشقاق بين الإخوان والسلفيين، بعدما صاحبه انتقادات وتجريحات - تبدى بعد خروج الشاطر من السباق، ومع تعدد المرشحين الإسلاميين، أعلنت (الدعوة السلفية) دعمها الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح لرئاسة الجمهورية، رافضة بذلك دعم مرشح الإخوان الدكتور محمد مرسى، وكان من الأسباب التى بررت بها هذا الإعلان - الذى فاجأ الإخوان - أنها لا ترغب فى أن يستحوذ حزب واحد على مقاليد الأمور فى البلاد، وهو ما أغضب الإخوان كثيراً خاصة وقد أعلنوا دعم مرشحهم «الاحتياط» الذى لاقى حملة إعلامية شرسة من قبل أن يبدأ حملته الانتخابية باعتبار أن الجماعة جعلته بديلاً للشاطر.

أصر الإخوان على الوصول لآخر المطاف فى دعم مرشحهم، فنظموا حملة انتخابية طافت محافظات الجمهورية، وبذلوا خلالها جهوداً مضنية، حتى قدر للدكتور محمد مرسى أن يأتى على رأس الفائزين فى الجولة الأولى بحصوله على أعلى الأصوات

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

وخوضه جولة الإعادة أمام الفريق أحمد شفيق. بعد خروج د. أبو الفتوح كان من الطبيعي أن يدعم السلفيون المرشح الإسلامى الوحيد الذى فى السباق الرئاسى ألا وهو الدكتور مرسى، وبدعمه عادت حالة الدفء من جديد بين الجماعتين، وبذل السلفيون جهودًا كبيرة فى دعم مرسى معتبرين أن المعركة ليست معركة الإخوان وحدهم بل هى معركة كل الإسلاميين والداعمين لأهداف الثورة أمام مرشح الفلول والعسكر. بعد فوز الدكتور مرسى - فى أعقاب معركة انتخابية شرسة أمام مرشح النظام السابق أحمد شفيق - انتظر السلفيون قطف الثمار المتمثلة فى مشاركة حقيقية من قبل الإخوان فى اتخاذ القرار، بعد ما بذلوه من جهود فى دعم مرشحهم، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الفريق الرئاسى والحكومة ودعمهم فى معركة الشريعة الإسلامية.

لكن لا يبدو أن الأمور جرت كما يشتهون، فلم يستشرهم الدكتور مرسى فى الفريق الرئاسى، ولم تمنحهم الحكومة الأولى فى عهده سوى حقيبة وزارية واحدة هى حقيبة البيئة التى رفضها حزب (النور) وطلب من الدكتور خالد علم الدين الاعتذار عنها.

رد الفعل السلفى جاء سريعًا على الإخوان، فأدان حزب (النور) تجاهله من قبل مؤسسة «الرئاسة» وفى اختيار الحكومة التى كان يتوقعها حكومة ائتلاف وطنى بحسب أوزان الأحزاب السياسية فى البرلمان، وفى بيان رسمى له، قال الحزب أن قياداته فوجئوا بعد خطاب تنصيب الرئيس بالانقطاع الكامل عن عملية التفاهم والتواصل سواء مع مؤسسة الرئاسة، أو مع حزب (الحرية والعدالة)، حيث تم التجاهل التام لأى تنسيق أو مبادرة تشاور، أو محاولة التعرف على الكفاءات العلمية والفنية والإدارية لـ (النور)، ورأى الحزب أن ذلك سيؤثر سلبًا على مجريات الأمور، فى وقت نتطلع فيه إلى العمل بروح جديدة تتناسب مع تطلعات وآمال الشعب.

ورأى الحزب أن الأوفق فى المرحلة الحالية مشاركة جميع القوى السياسية فى إدارتها، ضمانًا للالتحام الوطنى فى النهوض بالبلاد. وفى نهاية بيانه، أكد النور أنه يكن مشاعر الود والاحترام للسادة الوزراء ورؤيس الوزراء والسيد رئيس الجمهورية، ويتمنى لهم التوفيق. وفى أعقاب عدد من اللقاءات أدارها (النور) مع أحزاب وقوى سياسية،

تردد فى وسائل الإعلام أن الحزب السلفى يعد لجبهة سياسية يواجه بها (الحرية والعدالة)، لكن سارع الحزب إلى النفى مؤكداً أنه لا توجد جبهات أو مواجهات ضد (الحرية والعدالة). وقال الحزب على لسان عضو الهيئة العليا الدكتور يونس مخيون: إن الاجتماع مع الأحزاب جاء لبحث المستجدات على الساحة. مؤكداً أن ما بينهم وبين (الحرية والعدالة) اختلاف فى رأى لن يجعلوه يعطل مسيرة الإصلاح. على هذا النحو تسير العلاقة بين الإخوان والسلفيين فى مصر، ولا يتوقع لها أن تنحى منحى آخر، شركاء فى المبادئ والأهداف والقضايا الكبرى، متشاكسون مرحلياً وأمام المستجدات وفى تحديد الأولويات.

السلفيون والإخوان .. صراعات البرلمان

بعد انتهاء العملية الانتخابية، وفى أعقاب دخولهم البرلمان معاً، طفى إلى السطح بين الفريقين الاختلاف فى الطرح السياسى والتوجه، وتجلّى ذلك فى مواقف وأحداث عديدة. بداية من اليمين الدستورية داخل البرلمان، الذى ذيله السلفيون بعبارة «بما لا يخالف شرع الله»، مروراً بحادثة رفع الأذان داخل المجلس، حتى الاختلاف حول النص على الشريعة الإسلامية فى الدستور، والموقف من إقالة حكومة الجنزورى قبل الانتخابات الرئاسية.

وكان من نتائج ذلك انتقادات حادة وجهها الداعية السلفى الشيخ أحمد فريد، لأداء جماعة (الإخوان المسلمين) ونوابها داخل البرلمان خاصة فيما يتعلق بالموقف من قضية الشريعة، والنص عليها صراحة فى الدستور الجديد، قائلاً: كنا نقول أن الإخوان والسلفيين سوف يكونون أغلبية فى مجلس الشعب بحيث ينصرون الشريعة ويطبقونها، لكن ما حدث فى الواقع ليس كذلك، الذى حدث أن الإخوان مع العلمانيين والليبراليين صاروا أغلبية فى مجلس الشعب، وهم الآن ضد الشريعة أو ضد النص عليها فى الدستور. كما هاجم فريد الدكتور سعد الكتاتنى - رئيس مجلس الشعب - بسبب مواقفه من النواب السلفيين، قائلاً: إخواننا فى مجلس الشعب (يقصد النواب

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

السلفيين) يشتكون مر الشكوى.. أحد الإخوة يقول: «أنا بتنطط على الكرسي عشان يأذن لى أتكلم فلا يسمح لى الدكتور الكتاتنى»، وبعضهم يقول أننا مضطهدون فى مجلس الشعب. وأضاف الشيخ: هم فعلاً صاروا أقلية بالنسبة لكتلة الإخوان مع العلمانيين والليبراليين. لكن فى نهاية حديثه حرص الداعية السلفى على أن يؤكد أنه لا يقصد من كلامه تجريح الإخوان، ولا يريد لأحد أن يتحمل عليهم، مراعيًا لهم تاريخهم وجهودهم فى الدعوة إلى الله.

وفى محاولة للتهذئة، اقترح الشيخ محمد إسماعيل المقدم - وهو أحد أهم رموز «الدعوة السلفية» - أن يتفق الإخوان والسلفيين على تشكيل لجنة تحكيم بينهما، حتى لا يحدث تعارض أمام الأزمات الشديدة التى لا مجال للتردد فى اتخاذ قرار حاسم فيها، على أن يكون حكم هذه اللجنة ملزمًا للطرفين. وأرجع الشيخ المقدم اقتراحه إلى ما وصفه بـ «التركة الثقيلة» فى مصر التى لن يقوى كيان واحد على حلها أو على تحملها، ومن ثم فالمفروض أن يحصل نوع من التعاون على حمل هذه الأعباء، وعدم التعارض بين الإسلاميين، وحتى نتجنب مساوئ العمل بشكل منفرد، خاصة فى ظل وجود مناطق احتكاك شديدة بين الإخوان والسلفيين.

وجه الشيخ أحمد فريد - أحد أبرز شيوخ (الدعوة السلفية) بالإسكندرية - انتقادات حادة لأداء جماعة (الإخوان المسلمين) ونوابها داخل مجلس الشعب فيما يتعلق بالموقف من قضية الشريعة الإسلامية فى مصر، والنص عليها صراحة فى الدستور الجديد، والمطالبة بتطبيق أحكامها. وخلال لقاء ببرنامج (عقيدتنا) على قناة (الخليجية) الإسلامية علق الشيخ فريد على تصريحات أدلى بها الدكتور عصام العريان - نائب رئيس حزب (الحرية والعدالة) ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب - لبعض الصحف، قال فيها: أنه «من المتفق عليه دولة مدنية بهوية واضحة وديمقراطية»، فى مصر.

لكن رد عليه عضو مجلس إدارة «الدعوة السلفية»، قائلاً: «اتفقت مع من على هذا؟ هل اتفقت مع السلفيين أم أن السلفيين ليسوا فى حسابك؟»، هل اتفقت مع العلمانيين

والليبراليين؟ فإن كان الأمر كذلك أفصح». موضحاً أن الدولة المدنية ليست لها هوية، وليست لها ثوابت، وليس لها دين، لأن الدولة المدنية هى التى تجمع بين ثلاثة أمور (الليبرالية والعلمانية والرأسمالية) وكل واحدة منهم أشبه بظامة. كما أشار إلى أنه كان بالفعل فى السابق (قبل الانتخابات البرلمانية) ما يشبه الاتفاق بين الإخوان وحزب (الوفد) على الدولة المدنية لكن حينما نادى حزب (النور) و(الدعوة السلفية) بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية تنازل الإخوان عن كلمة «مدنية» وقالوا نريد تطبيق الشريعة.

لكن تساءل الشيخ إن كان هذا الكلام فقط للانتخابات، وهل كانت هذه فقط «مناورة من الإخوان من أجل كسب أصوات الناس»، معلقاً بأن اختيار الناس حزبى (الحرية والعدالة) و(النور) ليس من أجل إقامة دولة مدنية ديمقراطية، وإنما من أجل إقامة شرع الله - عز وجل - لأن الناس أرادوا الإسلام. وخلال نقده رجوع عصام العريان وتصريحه بأن الدولة مدنية، انتقد الدكتور أحمد فريد كذلك إصرار كتلة الإخوان وأغليبيتهم فى مجلس الشعب على أن النص الذى سيتضمنه الدستور الجديد هو أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع»، وليست أحكام الشريعة أو الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى، مشيراً إلى أن المبادئ تعنى المساواة والعدل والأشياء التى تتفق عليها كل الرسائل لكنها ليست الأحكام الإسلامية الصريحة.

وخطب الشيخ فريد الإخوان المسلمين بالقول: «أنكم إذا أردتم ذلك فإنكم لم تنصروا الشريعة»، بل أنتم بذلك خنتم الأمانة، ولم تنصروا دين الله - عز وجل - بالإضافة إلى أنكم بذلك دلستم على الأمة والناس الذين اختاروكم من أجل الشريعة، فى حين أنكم الآن تريدون أن تحولوا بينها وبين الشريعة. وتابع: كنا نقول أن الإخوان والسلفيين سوف يكونون أغلبية فى مجلس الشعب بحيث ينصرون الشريعة ويطبقونها، لكن ما حدث فى الواقع ليس كذلك، الذى حدث أن الإخوان مع العلمانيين والليبراليين صاروا أغلبية فى مجلس الشعب وهم الآن ضد الشريعة أو ضد نص عليها فى الدستور.

كما هاجم الدكتور أحمد فريد القيادى الإخوانى الدكتور سعد الكتاتنى - رئيس مجلس الشعب - بسبب مواقفه من النواب السلفيين، قائلاً: إخواننا فى مجلس الشعب

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

(يقصد النواب السلفيين) يشتكون مر الشكوى.. أحد الإخوة يقول: «أنا بتنطط على الكرسي عشان يأذن لى أتكلم فلا يسمح لى الدكتور الكتاتنى»، وبعضهم يقول أننا مضطهدون فى مجلس الشعب. وأوضح الشيخ: هم فعلاً صاروا أقلية بالنسبة لكتلة الإخوان مع العلمانيين والليبراليين. وأضاف: أنا أذكر الكتاتنى بالله - عز وجل - مشيراً إلى أنه سبق ونصح الكتاتنى فى أعقاب مشكلته مع النائب ممدوح إسماعيل بسبب واقعة الأذان داخل البرلمان، يقول: قلت له أنسى إن أنت تبع (الحرية والعدالة).. أنت صرت الآن رئيس مجلس الشعب، أنت تمثل الشعب كله، ولا يصح أن تعطى الكلمة لنائب الإخوان متى أرادها، وتمنعها عن النائب السلفى، وترد عليه أسوأ رد كما رددت على ممدوح إسماعيل وعلى أخونا محمد الكردى (صاحب قضية تدريس اللغات الأجنبية).

وتابع: اسمع كلامه حتى لو كان كلامه مخالفاً، هو من حقه أن يتكلم لأنه يمثل جزءاً من الشعب.. أخونا الكردى رجل تربوى وكان يتكلم كلاماً مدوناً فى نظريات تربوية موجودة، فكونك تقطع عليه، وتقول له اسكت، وتعامله بهذه الطريقة.. لا يجوز لك ذلك، ونحن لا نسمح لك بذلك.. أنت تتصدر هذا المكان الذى يمثل كل الشعب، وأكثر الشعب مسلم، والشعب اختارك من أجل الإسلام. وفى شأن موقف الإخوان من تأييد مرشح إسلامى لرئاسة مصر، قال الشيخ أحمد فريد: ينبغى على الإخوان أن يراجعوا أنفسهم، حتى لا يتكرر فى مصر ما حدث فى تونس حينما أعطوا الرئاسة لشخص يسارى، وأصبح الآن حائلاً بين الشريعة أن تكون فى الدستور.

معبراً عن اعتقاده بأنه لم يرَ أى تغيير فى مصر ولا فى تونس بعد هذه الثورات التى ظننا أنه سوف يكون فيها إعلاء لشريعة الله. وتابع الشيخ: الإخوان صموا آذاننا بشعار: «الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والإسلام ديننا، والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا». وقال: نحن لا نريد لهم إذا وصلوا إلى الحكم أن ينسوا هذا الكلام، كأن الوصول هو الغاية، الوصول إلى الحكم ليس غاية، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ

عَقِبَهُ ﴿[الحج ٤١]، متسائلاً: أى إقامة صلاة وهو (الكتاتنى) اعترض عليه (يقصد ممدوح إسماعيل) وهو يؤذن، لا يريده حتى أن يكمل الأذان.. أين الرسول قدوتنا من موقفهم من وزارة الداخلية التى منعت الضباط من إعفاء لحاهم والتزام السنة، مشيراً إلى موقف النائب محمد البلتاغى ووصفه للحية بأنها «مسائل فرعية».

وفى نهاية حديثه حرص الداعية السلفى على أن يؤكد أنه لا يقصد من كلامه تجريح الإخوان، ولا يريد لأحد أن يتحامل عليهم، مراعيًا لهم تاريخهم وجهودهم فى الدعوة إلى الله. الشيخ إسماعيل المقدم يدعو الإخوان والسلفيين إلى تشكيل لجنة تحكيم بينهما حتى لا يحدث تعارض بين الإسلاميين فى مصر اقترح الشيخ محمد إسماعيل المقدم - أحد أهم رموز مدرسة «الدعوة السلفية» فى الإسكندرية - أن يتفق الإخوان والسلفيين على تشكيل لجنة تحكيم بينهما، حتى لا يحدث تعارض بين الإسلاميين فى مصر أمام الأزمات الشديدة التى لا مجال للتردد فى اتخاذ قرار حاسم فيها، على أن يكون حكم هذه اللجنة ملزماً للطرفين.

وأرجع الشيخ المقدم اقتراحه إلى ما وصفه بـ «التركة الثقيلة» فى مصر التى لن يقوى كيان واحد على حلها أو على تحملها، ومن ثم فالمفروض أن يحصل نوع من التعاون على حمل هذه الأعباء، وعدم التعارض بين الإسلاميين، وحتى نتجنب مساوئ العمل بشكل منفرد، خاصة فى ظل وجود مناطق احتكاك شديدة بالذات بين الإخوان والسلفيين. وفى محاضرة له ألقها بالإسكندرية أوضح الشيخ أن هذه اللجنة المقترحة ينبغى أن يتوفر فيها عدد من الشروط، منها: أن يرتضيها الإخوان والسلفيون معاً، وأن يُختار لها أناس ممن لا يهتمون فى إخلاصهم للعمل الإسلامى ككل، ومن غير المتهمين عند الطرفين مع عدم تحيزهم لجهة من الجهتين، وعندهم علم وحكمة وخبرة وحصافة وإخلاص وتجرد فى البحث عن مصلحة الدعوة الإسلامية ككل فى مصر.

بحيث يُتَحاكم لهذه اللجنة عند المشاكل العويصة، وحينما يكون الخيار ليس فى مصلحة المسلمين ككل.. فتسمع من هذا وتسمع من ذاك، وتحكم ويكون حكمها ملزماً. وطالب الشيخ الطرفين (الإخوان والسلفيين) أن يعلنوا موافقتهما من الآن على

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

مثل هذا الاقتراح، إن كان هناك نية صادقة للعمل وفق مصلحة الدعوة الإسلامية في مصر، لأنه بغير مثل هذا الحل العملي «لن تنحل المشاكل».

الإخوان في عيون الدعوة... والدعوة في عيون الإخوان

طالما انتقدت الدعوة السلفية جماعة الإخوان لاشتغالها في العمل السياسي الذي ليس من ورائه طائل سوى التنازل عن المبادئ والقيم التي لا يرضى أحدٌ من أهل السنة أن يضحى بها في سبيل الحصول على كسب وقتي أو وضع سياسي أو مجرد إثبات الوجود على الساحة؛ فهذه المبادئ أغلى وأثمن من أن تُباع لإثبات موقف أو لإسماع صوت بطريقة عالية، ثم لا يترتب على هذه المواقف في دنيا الواقع شيء يذكر من الإصلاح المنشود والتطبيق الموعود لشرع الله، وفي أحد محاضراته اعتبر المنظر السلفي ياسر برهامي أن السياسة ليست بالمظاهرات ولا بالمؤتمرات ولا بدخول الانتخابات فذلك كله يسبغ على النظام صفة الشرعية، ولطالما انتقد عبد المنعم الشحات اشتغال الإخوان بالعمل السياسي فالديمقراطية كفر ومؤسسات الدولة مؤسسات كفرية لا يجب أن يعمل الإسلاميون تحت ظلالتها، وعندما كان يرد الإخوان عليهم بأننا يمكننا التغيير من داخل هذه المؤسسات يتساءل السلفيون كيف تقسمون على ولاء لدستور لا يطبق شرع الله. وبعد الثورة تتبعت الدعوة السلفية جماعة الإخوان شبرًا بشبر وذراعًا بذراع فقررت النزول إلى المستنقع السياسي بعد أن كانت السياسة تنازلاً عن القيم وذهبت لاصطفاف خلف الإخوان في مواجهة المعسكرات الليبرالية واليسارية والثورية وأيضًا في مواجهة شبح العسكر، لكن هؤلاء السلفيون رأوا من الجماعة ثقة مطلقة في نفسها واعتدادًا منها برأيها وإحساسًا منها بشمولية دعوتها وربانية رسالتها واستشرافها للمستقبل وخبراتها السياسية، لكن الأكثر جرحًا لسلفي الإسكندرية كانت تهوين الإخوان لهم ولقدراتهم ظهر حينما بخست السلفيين الإسكندريين حقهم في عدد مقاعد البرلمان إثناء تحالفهم معهم تحت ظلال التحالف الديمقراطي، يقول يسرى حماد المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية: الإخوان جماعة عريقة لها خبرات سياسية ولها إسهامات كبيرة في

العمل الإسلامى وتتميز بالتنظيم والسمع والطاعة إلا أنهم يحتاجون للانفتاح على الآخرين والتخلى عن الانتماء الحزبى الضيق. كان هؤلاء السلفيون يقدرّون أنفسهم بأكثر من ذلك بكثير واستطاعوا أن يثبتوا للإخوان وغيرهم أن قوتهم فى الشارع تؤهلهم للحصول على ٢٠٪ من البرلمان مع أنهم يدخلون من باب السياسة للمرة الأولى واستوعبت الجماعة الرسالة.

وينظر رجال الدعوة السلفية إلى الإخوان على أنهم جماعة لا تتقيد بالضوابط الشرعية فى تصرفاتها وأقوالها بل تنظر لمصلحتها السياسية بدعى إقامة الدولة الإسلامية التى لن تقوم فى نظر السلفيين إلا باتباع العقيدة السلفية الخالصة، فانخراط الإخوان فى الصراعات السياسية أبعدهم عن روح الدعوة الإسلامية وكثرة احتكاكهم بالقوى الإسلامية جعلتهم يتنازلون يوماً بعد يوم وذلك لن يرضى الليبراليين والعلمانيين حتى يتخلى الإخوان عن جميع ثوابتهم ويصبحون علمانيين مثلهم.

لا ينظر عموم السلفيين إلى جماعة الإخوان المسلمين على أنهم جماعة من المبتدعة فى الدين فقط بل يصنفونهم على أنهم من الفرق الضالة «الاثنتين والسبعين» التى ستدخل النار لكن جماعة الدعوة السلفية فى الإسكندرية كانت تنظر إلى جماعة الإخوان على أنها جماعة وليست فرقة من الفرق الخارجة عن نطاق أهل السنة والجماعة؛ لأنها تجمع على أصول أهل السنة والجماعة وإن اختلفت فى الفروع كما أن فيها الخير والسنة وفيها البدعة.

وطالما نظرت جماعة الإخوان المسلمين للجماعات السلفية التى سبقتها فى الوجود فى الشارع المصرى على أنها لا تمتلك منهجاً متكاملًا وشاملاً؛ فالسلفيون من المنظور الإخوانى يستغرقون فى قضايا التوحيد والعبادات والطهارة معتقدين أن تأسيس المجتمع الإسلامى يبدأ من الخلاء حتى إقامة الدولة؛ فى حين أن الإخوان يرون فى منهجهم منهجاً شاملاً يسعى للتغيير على جميع المحاور، كما أن السلفيين ينسحبون من الحياة العامة وينغلقون على أنفسهم ولا يمتلكون قدرًا من السياسة والخبرات فى التعامل مع الآخرين، كما أن مرجعياتهم الفقهيّة تجعلهم مختلفين

السلفيون والأخوان .. جذورهم ومآلاتهم

ومتفرقين ومتشترزمين ولا تجمعهم وحدة فكرية جامعة ولا قيادات تنظيمية تستطيع أن توجههم. لكن استطاعت الدعوة السلفية وحزبها أن تثبت قدرات تنظيمية لا بأس بها وأن تحرز تقدماً كبيراً في الانتخابات التشريعية الماضية، بل وأظهرت تفوقاً سياسياً على الإخوان في بعض المواقف.

الدعوة السلفية والإخوان .. خطوات على طريق التنظيم

بعد ثورة يناير مباشرة أعلنت جماعة الدعوة السلفية عن تشكيلها لمجلس أمناء مكوناً من شيوخها المؤسسين، محمد إسماعيل المقدم، ومحمد عبدالفتاح أبو إدريس، وأحمد فريد، وسعيد عبد العظيم، وياسر برهامي، وأحمد حطية، أثارت هذه الخطوة تساؤلاً كبيراً عن موقف هذه الجماعة من العمل التنظيمي، خاصة بعد ما تردد عن أن الشيخ برهامي تحديداً يعمل بكل قوة في اتجاه تحويل جماعته إلى شكل من أشكال التنظيم يشبه تنظيم جماعة الإخوان المسلمين.

وجدير بالذكر هنا أن العمل الجماعي التنظيمي تحاربه جل التيارات السلفية في مصر والخليج، فهذا البعد التنظيمي للدعوة السلفية كان يسبب انتقادات عديدة لها من قبل تيارات سلفية أخرى؛ حيث عابوا عليها الاهتمام بالتنظيم على حساب الدعوة ومحاولتها الدائمة تقليد جماعة الإخوان المسلمين والتأثر بمنهجها^(١). هذه الخطوة في نظر البعض تجعل الدعوة السلفية قريبة التأثير بجماعة الإخوان المسلمين، والتي تأثر بها بعض قياداتها في مرحلة ما من حياتهم - سواء لارتباط عائلي، أو بأى شكل آخر، مثل الشيخ ياسر برهامي الذي اعتقل عمه على خلفية انتمائه التنظيمي للإخوان - وكذلك وجود ارتباط قوى بين مؤسسى الدعوة بحكم التكوين والزمانة والصدقة مع الجيل الثانى المؤسس لجماعة الإخوان المسلمين والذين انفصلوا عما كان يسمى بـ «اللجنة الدينية»، ثم الجماعة الإسلامية والتي تكونت في الجماعات المصرية في منتصف السبعينيات وكانت تضم جميع الأطياف الدينية قبل انفصالها بداية من العام الجامعى .. حاول الإسكندريون ممارسة نشاطهم الدعوى بعيداً عن أقرانهم في الجامعة

وكان على رأس هؤلاء فى ذلك الوقت عماد عبدالغفور الرئيس الحالى لحزب النور، ووقع الصدام المبكر بينهم وبين طلاب الإخوان فى الجامعة أثناء مؤتمر عقده فى كلية الطب بعدها قرر السلفيون الإسكندريون الانضمام لجماعة أنصار السنة المحمدية وأن يأخذوها محضناً لهم لكنهم ما لبثوا أن انفصلوا عنها بدعوى أنها لا تستوعب طاقات الشباب وتحصر نفسها فى قضايا بعينها تشدد فيها وتهمل غيرها ويتعد خطابهم تماماً عن السياسة - كما ذكر ياسر برهامى فى حوار له نشره موقع صوت السلفى - إلا أن الذى لم يقله برهامى هو أن هناك سببين جوهريين منعا الإسكندريين فى استمرار الاندماج فى جماعة أنصار السنة: الأول هو أنه يعتبر أن مؤسسات الدولة غير إسلامية والعمل تحت لافتتها يعد بمثابة دخول للعبة السياسية التى يرفضون المشاركة فيها، ثم أن جمعية أنصار السنة التى تعمل وفق تصريح من الدولة تخضع لرقابة صارمة من الأجهزة الأمنية الرسمية التى تتحكم فى توجيه دعوتها وتتدخل فى ممارساتها لها وانفصلت الدعوة عن أنصار السنة. كما قامت الدعوة بإنشاء معهد تحت إشرافها باسم «معهد الفرقان» بالإسكندرية سنة ٨٦، وكذلك مجلة ناطقة باسمها تحت اسم «صوت الدعوة»، وتم تشكيل المجلس التنفيذى، ولجنة المحافظات واللجنة الاجتماعية ولجنة الشباب خلال السنوات من ٨٦ إلى ٩٢.

وبعدها حاول الإسكندريون أن ينشئوا تنظيمًا علنيًا خارج إطار الدولة الرسمى، لكنهم علموا أن النظام لن يسمح فأنشأوا تنظيمًا سرّيًا كاملاً له قيادة (قيم) وفروع ومسؤولون وذو آلية ونظام صارم، لكن عندما شرع فى التوسع ففككته الأجهزة الأمنية تحت ضغط الاعتقال فظل هكذا شبه تنظيم وشبه تيار وحذا الإسكندريون فى هذا المسلك التنظيمى حذو الإخوان والجماعات الإسلامية المسلحة فأمّنوا بالعمل الجماعى التنظيمى الذى له أمير يطاع ومبايع وله مسؤولون، وهذا النوع من العمل التنظيمى تكاد تحاربه جل التيارات السلفية التقليدية. وبعد ثورة يناير لملمت القيادات السلفية الإسكندرية جماعتها التى كانت قد انتشرت انتشارًا كبيرًا فى أنحاء مصر، بفضل شبكة الإنترنت التى كانت تحوى فى بطنها الآلاف من خطب المشايخ وكتبهم ورسائلهم وبفضل جمعية أنصار السنة المحمدية التى شكلت مظلة قانونية لأبناء الدعوة

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

السلفية المتأثرين بمناهج شيوخ الإسكندرية وأفكارهم ونجحت الجماعة فى تقوية مفاصل تنظيمها وإنشاء ذراع سياسية لها وهو حزب النور الذى استطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً فى الانتخابات التشريعية الأخيرة.

بالرغم من اتساع الرقعة التى يشغلها السلفيون من الخارطة الإسلامية فى مصر فإنهم يعملون بلا تنظيم هرمى ينخرطون فيه ويسير شئون دعوتهم. وعلى عكس «الإخوان» و«الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» و«حزب التحرير» ليس فى أدبيات السلفيين كلمة «تنظيم» على الإطلاق، بل يستعوضون عنها بمصطلح «العمل الجماعى»، ويرون ذلك تحصيل حاصل؛ لأن كلمة «جماعى» تغنى عن كلمة «تنظيمى».

أما تعريفهم للعمل الجماعى فهو: «التعاون على ما يقدر عليه من إقامة الفروض الكفائية مثل الأذان، وصلاة الجماعة، وصلاة الجمعة، والأعياد، والدعوة إلى الله، والقيام على حقوق الفقراء والمساكين، وتعليم المسلمين وإفتائهم بمقتضى الشرع، وسائر ما يقدر عليه من فروض الكفايات». إذ إن لهم تأصيلاً شرعياً فى كل تفرعات العمل التنظيمى، مثل: البيعة، والسرية، والشورى، ووجود الإمام من عدمه، وأيضاً قضية «المسمى»، وهم يستمدون موقفهم فى العمل الجماعى (التنظيمى) من فتاوى وكتابات عدد من العلماء القدامى مثل ابن تيمية، والإمام الجوينى، والعز بن عبد السلام، ومن العلماء المعاصرين الإمام الألبانى، وعبد العزيز بن باز، وابن عثيمين، وعبد الرحمن بن عبد الخالق، الذى يقول فى كتابه «أصول العمل الجماعى»: «إن أى جماعة تجتمع على مقتضى الكتاب والسنة والالتزام بإجماع الأمة، ولزوم جماعة المسلمين وإمامهم هى جماعة مهتدية راشدة ما دام أن اجتماعها وفق هذه الأصول ووفق قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، ولا يفرق عبد الخالق فى تأسيس الجماعات بين حالتى حضور الإمام وغيبته، مؤكداً «أن وجود الإمام العام لا يلغى وجود الجماعة الصغرى، وجماعة الدعوة والبر والإحسان... فإذا كان الإمام العام راشداً قائماً بالحق فإن الجماعة الصغرى سند له وقوة». وبشكل عام يرى السلفيون جواز العمل الجماعى (المنظم) ومشروعيته، بشرط تحقيق المصلحة ودفع

المفسدة، وهو ما يلزم عندهم أشياء، منها: عدم المصادمة مع الحكومات المدنية؛ لأن ذلك يجبر على الدعوات كثيرًا من المفاصد ويجعل الناس تستهين بدماء المسلمين، والبعد عما يفهم منه خطأ البيعة والسرية حال التمكن من الجهر بالدعوة، فتكون السرية حينئذ مخالفةً للمقصود منها، وعدم التعصب للجماعة، بل يكون التعصب للحق.

الدعوة السلفية والإخوان وحزباهما .. أى العلاقتين أقوى

«إن بعض الواهمين - خاصة من الشباب - تتتابه حدة شديدة وغضب حين يوقظه أحد من حلمه الجميل، ويهبط به إلى أرض الواقع، ثم إنه يجد الفرصة سانحة لإخراج هذا الشعور بالغضب والإحباط تجاه رءوس المشتغلين بالعمل السياسى، كرئيس حزب النور على سبيل المثال، وكأنه المسئول عن هذا الواقع، المتسبب فيه، والأمر ليس كذلك أيضًا، فإن أحدًا فى موقعه نفسه لن يمكنه التصرف بشكل مختلف، أو إرضاء هؤلاء الناقمين بما لا يملك تحقيقه أو فعله. ولكن القضية هنا هو أنه جرى الدفع بأناسٍ معينين إلى الصدارة فى العمل السياسى ليتلقوا اللوم كله والنقد كله، أو كما يقولون فى الإنجليزية: يتلقون الحرارة كلها Take all the heat، بينما يقبع آخرون فى الظل سالمين من الانتقاد واللوم مع أنهم لو كانوا فى الموقع نفسه لفعلوا الأمر نفسه، أو ربما ما هو أسوأ من ذلك»^(١١).

ما سبق كان جزءًا من مقالة هامة للدكتور السلفى «محمد يسرى سلامة» - المحسوب على مدرسة الدعوة السلفية والمستقبل من حزب النور - والذى تناقلته عدد من المنتديات السلفية على إثر الأزمة التى نشبت بعد توقيع عدد من الأحزاب المصرية على «وثيقة شرف» كان من بينهم حزب النور السلفى، وكذلك على بيان المجلس العسكرى والذى تضمن الإقرار بوضع وثيقة حاكمة للدستور وهو الأمر الذى أقام الدنيا ولم يقعدھا. الأخطر فى مقالة سلامة أنه دخل مباشرة ليفتح جرحًا كاد أن يلتئم وما زال لم ينظف بعد، فالشيخ قرع مبكرًا جرس الإنذار وكشف إشكالية العلاقة بين الجماعة الأم (السلفية الاسكندرية) وبين الحزب المنبثق عنها (حزب

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

النور)، وهى الإشكالية التى أطاحت بتجارب حزبية عديدة كانت منبثقة من جماعة إسلامية كبرى مثل الإخوان المسلمين. ففى أزمة حزب النور الأخيرة مع جماعته (الدعوة السلفية) بدا واضحا إشكالية «نظرية» الجماعة مع «تطبيق» الحزب، والتى ظهر أن قيادات الجماعة السلفية كانت تستشعره عن بعد لكنها نأت بنفسها عن إشكاليات التطبيق بدعوى أن تظل القيادات الدعوية بعيدة عن المستنقع السياسى حتى لا تشغل الجماعة بالسياسى على حساب الدعوى.

ويتابع حماد فى مقالته: «إن هذه السياسة لم تعد خافيةً على أحد، والأغراض من ورائها تبدو شخصيةً محضةً للأسف، ولا يصلح ذلك أساسًا لنصرةٍ ولا لتمكين... إن أحدًا لن يعطيك شيئًا على طبق فاخر وأنت جالس متكئ على أريكتك، كما أن توجيه سهام النقد إلى المشتغلين بالعمل السياسى على طول الخط من الظلم بمكان، لأنهم يتعاملون مع واقع قد يكون مريئًا، وغيرهم يتعامل مع أوهام، أو يدهن العوام ويدغدغ مشاعرهم».

وعلى الموقع الرسمى للدعوة السلفية هاجم فى تسجيل صوتى -نائب رئيس مجلس إدارة الدعوة السلفية- الشيخ ياسر برهامى -الموقعين على بيان المجلس العسكرى وقال: إن الموقع على البيان لا يمثل إلا نفسه لأن قضية المبادئ فوق الدستورية التفاف على إرادة الشعب وفرض استبداد جديد وهم (الموقعين) مجموعة لا تمثل إلا نفسها حتى لو كان من بينها حزب النور. ووصف برهامى من وقع على البيان بـ«المستبدين» الذين لم يشاوروا هيئاتهم. وهاجمهم قائلاً: «معتادين أن يوقعوا قرارات منفردة ومستبدة دون الرجوع لأحد.. هذا شئ غير محتمل».

وانتقد برهامى ما وصفه بـ«الاستبداد» داخل الأحزاب ملمحًا على ما يبدو تحديدًا إلى رئيس حزب النور السلفى الدكتور عماد عبدالغفور، ورفض برهامى ما وصفه «بصناعة المستبدين الجدد» وأكد: «الاستبداد والانفراد بالقرار ليس من منهج الدعوة الإسلامية». هذا الاشتباك بين الدعوة والحزب لم يكن هو الأول من نوعه فقد سبقته إرهابات لوجود تباينات واختلافات تشى بأنه لن يكون الأول من نوعه ولا الأخير،

فبعد وصف أحد قيادات حزب النور الروائي نجيب محفوظ بـ «الأديب الكبير» وبعدها تحدث آخر عن «الديمقراطية المضبوطة بالشرع» اشتبك الشيخ سعيد عبد العظيم وأشار في خطبة له مرفوعة على موقع «صوت السلف» :- «ليس لكونك بجوارى أو تنتمى لدعوتى سأصفق لك عندما تغير أو تبدل، بل أقول: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [هود ١١٢].

وتابع إذا كان الحرف الأول من السطر الأول تقول عن العلماني المارق: «الأديب الكبير»، وتكلم عن الديمقراطية مادحاً لها ومطالباً بها، فلن نقبل منك ما يخالف الحق الذى جاء به رسول الله». وفى تلميح منه آخر لما يحدث من اختلاف حول وجهات النظر بين قادة الحزب وشيوخ الدعوة، يرى النائب الثانى للرئيس العام لـ «جمعية الدعوة» السلفية أنه «لا يصح أن يصيب الكبر والغرور من شارك فى الحزب، أو أن ترتفع كفة الحزب على الدعوة».

واصفاً الدعوة بالماء والحزب بالشراب، «والشراب يتعاطاه فلان أو فلان، لا بأس، أما الماء فهو قوام الحياة ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء ٣٠] فلا غنى لأحد عنه، والشراب قد يتنجس، أما الماء فطهور، وغاية ما فى الشراب أن يكون طاهراً». فى توضيحه لشكل العلاقة المفترض بين «الدعوة السلفية» وحزب «النور» المنبثق منها، قال الشيخ سعيد عبد العظيم: إن «غاية ما فى الأمر أن تكون الدعوة أشبه بنهر، والحزب - فى أصلح أحواله - فرع منه»، مشيراً إلى أن «المشروع الحضارى الإصلاحى الإسلامى لا يمكن أن يُختزل فى حزب». ويرى عضو مجلس أمناء «الدعوة السلفية» فى تعليق له نشرته مكتوباً المواقع السلفية، أن الحزب ما هو إلا «صورة من صور الدعوة». وأردف قائلاً «نتمنى لها الاستقامة والرشاد، وأن تكون دفعاً للدعوة ومشاركة فيها».

السلفيون والإخوان .. والبيعة

يرى السلفيون أن البيعة ليست شرطاً للعمل الجماعى، بل يرون إمكانية وجود عمل جماعى بغير بيعة، وكذلك عمل جماعى علنى غير سرى، وأيضاً من دون خروج على السلطات القائمة، بل يرون أن هذا هو الأصل والأكثر شيوعاً لديهم. فقد سئل الشيخ

السلفيون والأخوان.. جذورهم ومآلاتهم

ياسر برهامي عن رأيه في البيعة التي تأخذها الجماعات لقاداتها؟ فأجاب: «أقول بلا مداراة، ولا مDAHنة، ولا كذب لمصلحة الدعوة، ولا تعريض - كما يحاول البعض أن يتهمنا - ليس عندنا بيعة، وإنما نرى تحقيق التعاون على البر والتقوى، وأن هذا لازم لنا من غير بيعة»، وهو يرى أن مسألة البيعة حصل فيها «نوع من الخلل في الفهم؛ لأن البيعة التي رآها بعض العلماء جائزة على الطاعات أو مشروعة، ظنها الناس أنها بالمعنى السياسي، وتحولت على يد الإخوان من بيعة تشبه البيعة الصوفية إلى البيعة السياسية، وأصبح المرشد بمنزلة الإمام والحاكم على أفراد الجماعة».

وهو يفرق بين معانٍ مختلفة للبيعة بعضها سياسي «وهذا يكون للإمام الممكن»، لكن هناك بيعة أخرى على الطاعات، ويضرب برهامي مثلاً لذلك بالمبايعة على إقامة الصلاة، حيث إن «الرسول - صلى الله عليه وسلم - كان يبايع الناس على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم، وهو أمر مشروع إذ هو نوع من العهد، كأن أقول لك مثلاً: عاهدني بأن تحافظ على صلاة الجماعة، عاهدني على أن تحقق التعاون على البر والتقوى، عاهدني بأن تحافظ على طلب العلم»^(١٢).

أما بالنسبة لـ «العلنية» فهي اختيار فكري لدى السلفيين، غير متأثر بالظروف الأمنية أو غيرها؛ لأن «السرية» كمبدأ مرفوضة عندهم تماماً، رغم كونهم يعترفون بأنها (السرية) منهج نبوي قديم، كما كان عليه الحال في دار (الأرقم بن أبي الأرقم) ودعوات الأنبياء في كثير من الأحيان. وقد سئل ياسر برهامي عن شعار (السلمية والعلنية) الذي رفعه السلفيون، فذهب إلى: «أن الأصل في الدعوة العلن والبيان، ونحن في واقعنا لا نحتاج إلى سرية، وقد تمكنا من الدعوة العلنية بحمد الله»، وبالنسبة للسرية يوضح أنها «سرية وهمية أضرم من العلنية»، أما (السلمية) فيها يحصل أنواع من الخير ودفع الشر لأهل الإسلام، لكن «لا يعنى ذلك أن كل أحوال المسلمين في كل مكان وزمان كذلك، فنحن لا نبطل الجهاد بالقوة والسنن، وموقفنا واضح من الجهاد في بلاد المسلمين التي نزلها الأعداء، كأفغانستان والبوسنة وفلسطين والشيشان والعراق»، على حد قوله. يرى السلفيون أنهم ليسوا بحاجة إلى ما اصطلح على تسميته بـ «التنظيم»؛ نظراً لأن

جل دعوتهم منصب على العمل التربوى والدعوى داخل المساجد، ومن ثم فوحدة العمل عند السلفيين لا تحتاج إلى قدر كبير من العمق التنظيمى، حيث لا حاجة لأجنحة سياسية وأخرى اقتصادية، ونحو ذلك مما «يغرى» الأحزاب والجماعات السياسية، ولعل طبيعة العمل السلفى الذى يتعد عن السياسة ومعاركها، جعل اهتمام السلفيين موجهًا بالأساس إلى تربية الأفراد، ورفع مستواهم العلمى (الدينى)، وقدرتهم على رؤية الواقع وقياسه بمقاييس شرعية. ولعل ما سبق يفسر لنا طبيعة الحركة السلفية وعملها فى الإسكندرية؛ إذ كان منصبًا بالأساس على نشر المنهج السلفى من خلال الدروس والندوات والدورات العلمية، فهى حالة دينية فى عمومها تهتم بالأبعاد العلمية والدعوية والتربوية، وهذه لا تحتاج إلى تنظيمات ولا عمل تنظيمى.

ولا يُخفى السلفيون أن العائق الأمنى وما قد يجره من اتهامات وملاحقات كان نصب أعينهم وهم يتخلون طواعية عن العمل التنظيمى، مبتعدين بمنهجهم عن مسلك باقى الجماعات الإسلامية، وهم يعتبرون فى ذلك بتجارب تاريخية مأساوية مرت على المجتمع المصرى، وكانت نتيجتها سيئة على صحوة العمل الإسلامى، ليس فى مصر وحدها بل فى العالم، فهم يعدون العامل الأمنى أحد العوامل التى تؤثر فى رؤيتهم للتنظيم، وإن كان ليس العامل الوحيد.

فإلى جانب الحاجز الأمنى يذهب السلفيون إلى أن ظروف النشأة لديهم - التى تختلف عنها لدى الإخوان - سبب آخر جعلهم لا يفكرون فى مسألة التنظيم، فبينما أتاحت نشأة الإخوان القديمة تاريخيًا فرصة أكبر من أجل تنظيم صفوفهم وترتيب وظائفهم وواجباتهم والتزاماتهم الإدارية، لم تكن نشأة السلفية الحركية لتهيئ جواً مساعدًا للتنظيم، وهم يرون أن الواقع الحالى لا يسمح بأى صورة من صور التنظيمات السلفية، فى حين تم التعامل مع الإخوان كأمر واقع مع محاولات عديدة لاستئصالهم لا تنجح غالبًا؛ لأن التنظيم عند الإخوان قديم قدم دعوتهم ذاتها.

وفى حين تمثل قضية (السمع والطاعة) عاملاً رئيسيًا فى الانضباط التنظيمى لدى الإخوان، يعول السلفيون على تقديم الدليل (الشرعى)، والنظرة الإسلامية الأصلية

السلفيون والأخوان .. جذورهم ومآلاتهم

للعلماء والدعاة من حيث احترامهم وتوقيرهم، مما يجعل جهم وطاعتهم لازماً من لوازم التعاون على البر يقوى البناء الروحي بين عناصر الحركة، وإن كان يلغى الارتباط التنظيمي أو على الأقل يضعفه. يقول الشيخ عبدالمنعم الشحات: «استطاعت الدعوة عبر عقود قيادة أبنائها دونما أطر تنظيمية أو بأطر ضعيفة؛ مما يؤكد متانة الروابط بين الدعوة وأبنائها».

والسبب في ذلك «أنها تربيههم على اتباع الدليل؛ مما يجعله هو ومعلمه في النهاية - وإن تفاوت الفضل والسبق - في منزلة «كل يؤخذ من قوله ويترك». هذا البيان الذي نشره أنصار الشيخ على إحدى الساحات الحوارية كان بمثابة مسعر حرب بدأت بعده سلسلة من خطب الشيخ ومحاضراته ضد العمل الجماعي التنظيمي استهدف بالأساس مدرسة الدعوة السلفية بالإسكندرية وقادتها. وكان ما استفز الشيخ خاتمة بحث للشيخ ياسر برهامي بعنوان: «العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط» كان نصها هو أن «الجماعات الإسلامية المعاصرة أمل الأمة ونبض حياتها ومادة عزتها - بإذن الله -، فalcضاء عليها قتل للأمة، ندعو الله ألا يقع أبداً».

عندما كان يقرأ الشيخ هذه الفقرات بدا عليه الاندهاش، ثم صرخ بأعلى صوته: إلى المخدوعين، اتقوا الله في أنفسكم، اتقوا الله في شباب المسلمين، وفي أرض المسلمين، ثم يسأل الحضور منفعلاً: هل تحقق بالتوحيد أو اتبع السلف من قال إن الجماعات الإسلامية أمل الأمة؟ هل يعرف من يقول هذا شيئاً عن الإخوان والتبليغ والسرورية والقطبية؟.

ياسر برهامي .. نصف إخواني ونصف سلفي

لم ينس تلك الليلة التي نهض فيها فزعاً، بعد أن كسرت طرقات الأيدي الخشنة سكون ليلة شتاء ممطرة من ليالى عام ١٩٥٦، كانت ليلة مريرة صادمة، رأى فيها العسكر يقتادون أبيه وعمه الشاب إلى عربة الشرطة، عبثوا بكل محتويات المنزل، وحطموا كل ما يمكن تحطيمه، بكى فنهزه أبيه، ياسر استعن بالصبر والصلاة لملم

الكتب المبعثرة وقعت عيناه على رياض الصالحين، وأخذ ينهل. فى هذه الأثناء غاب التنظيم الإخوانى وسادت روح التدين العام غير المؤطر فعرف السلفية ولم يعرف التنظيم، أخذ تسلفه نكهة قطبية عندما قرأ كتاب خصائص التصور الإسلامى ولم يشعر برغبة للانضمام للإخوان .

وهو طفل كثيرًا ما كان يمرض فقرّر أن يكون طبيبًا للأطفال وفى الجامعة تعرف على الشيخين أحمد حطية وإسماعيل المقدم وفى أواخر السبعينيات من القرن الفائت انضموا سويًا للجماعة الإسلامية «الطالبية»، وبعدما تسلل الإخوان لجماعتهم وجد جماعته قد انشطرت وذهب معظمها لينضم لجماعة الإخوان العجوز فأسرّها برهامى فى نفسه ولم ينسها لهم. حاول ورفيقه عماد عبدالغفور أن يمارسا عملاً دعويًا فى الجامعة فكان الإخوان لهم بالمرصاد ووقع الصدام بينهم فى عام ٨٠، ارتبكوا .. كانوا قليلى الخبرة فى مواجهة الجماعة العجوز فقرّر أن يعمل فى إطار التنظيم. فى منتصف الثمانيات أنشأ برهامى ومجموعته تنظيمًا سرّيًا له فروع ومسؤولون وسرعان ما كشفت الأجهزة الأمنية فاعتقلوا كل قياداته وخيروا الرجل بين الإبقاء على التنظيم واستمرار الاعتقال أو تفكيكه وإطلاق السراح فاختر الثانى .. آثار الحفاظ على رفاقه وآثر السلامة .. ترمى إلى أذنه دوى طرقات العسكر الخشنة التى ما زال تصدع فى أذنيه.

بعد تمامًا عن ساحة العمل السياسى معتقدًا أن معارضة الحكام لا جدوى من ورائها وتبنى إستراتيجية محددة لتغيير المجتمع تبدأ بتربيته ثم تنقيته ثم تصفيته إلى أن تتكون الفئة المؤمنة التى تفاضل الحكام الذين لا يحكمون بشرع الله، إلا أن هذه المرحلة كانت بعيدة زمنيًا فى وعيه ووجدانه. ظن أن النظام السياسى قد وهبه مساحة من حرية الدعوة لا بأس بها وأن تياره يتمدد ولو ببطء وأن مشروع الدولة السلفية يسير فى مرحلته الأولى، وعندما حدثت الثورة لم يتوقع نجاحها ولا فى الأحلام — على حد تعبيره — وقرر عدم المشاركة فيها تحت ضغط الشبح المتراقص من جهة، ولأن من قام بها ليسوا بالفئة المؤمنة التى يمكث المشايخ السلفيون على تربيتها من جهة أخرى. نجحت الثورة ووقت التمكين لم يحن بعد، والدعوة ما زالت فى مراحل التغيير

السلفيون والأخوان .. جذورهم ومآلاتهم

الأولى فأربكت كل حساباته وتساءل ماذا نحن فاعلون؟، شعر أنها لحظة مفصلية في تاريخ الأمة تغرب خلالها شمس دولة وتشرق أخرى فهل يقفون موقف المتفرج بعد أن سخر الله لهم شباباً لم يكونوا يظنون بهم خيراً فأطاحوا بالنظام، فرغ السلفيون راية الثورة التي لم يشاركوا فيها. قرر الدفع بجماعته في معترك الحياة السياسية وأصبحت الديمقراطية حلاً بعد أن كانت بالأمس حراماً.

راوده الحلم القديم «جماعة سلفية تقيم الدولة الإسلامية»، لملم أشلاء جماعته المتناثرة ونظم أعضائها وأنشأ لها دارعاً سياسياً فعاودت الجماعة العجوز استهانتها به وعاملته معاملة «الدرويش» الذي لن يستطيع فعلاً له خبرات سياسية، لكنه استطاع أن يوجه ضرباته للجماعة وقضم من كعكتها وأصبح حزبه الوصيف في البرلمان المصرى وأرسل رسالته لهم «الدعوة السلفية سيده الزمن القادم» .. وفجأة خرج له من القمقم من لم يكن في الحسبان، إنه الشيخ الساحر حازم أبو إسماعيل يدعوا مباشرة لتطبيق شرع الله ويجمع بين كل الوجوه الإسلامية، إنه الخطر الذي بات يهدد المشروع .. هاجمه برهامى وحذر من خطورته فخسر خسارته الأولى وانصرف عنه كثير من جنوده السلفيين، ثم كان تحديه الإخوان بدعم عبدالمنعم أبو الفتوح الموصوف بالليبرالية ذات الحساسية السلفية فلم يبق مع الرجل إلا أتباعه الخالص.